The impact of First-time Adoption of International Financial Reporting Standards in the audit procedures / applied research for a sample of banks listed in the Iraq Stock Exchange

Mohammed Talibe Mohammed
Federal Board of Supreme Audit
Mohammed.Abbas1701@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

Asst. Prof. Dr. Saad Salman Al-Moaini
Post Graduate Institute for Accounting and Financial Studies-University of Baghdad
saad.s@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

Received: 9/1/2023 Accepted: 22/2/2024 Published: 30/6/2024

Abstract:

The research aims to evaluate the impact of the transition from local accounting standards to International Financial Reporting Standards (IFRS) on auditing procedures. For the purpose of achieving the research objective, financial statements were prepared for the research sample banks before adoption for the period (2013-2015) and after adoption for the period (2016-2019). Then the audit procedures were explained through comparison to find out the new procedures in light of the adoption. Many conclusions were reached, the most important of which is that the adoption of international accounting and financial reporting standards contributes to improving the audit procedures in the banks, the research sample, due to the complexity of bank operations and the multiplicity of its activities, as well as the areas that the IFRS9 financial reporting standard deals with. Especially in the field of evaluating financial assets and determining expected credit losses, many recommendations have been reached, the most important of which is for external audit companies and offices to improve approved audit procedures, respond quickly to requirements, and benefit from the guidelines set by international auditing standards, in particular auditing estimates and fair value.

Keywords: First-time Adoption of International Financial Reporting Standards, Auditing procedures.

تأثير تبني معيار الابلاغ المالي الدولي لأول مرة IFRS1 في اجراءات التدقيق / بحث تطبيقي لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

محمد طالب محمد
ديوان الرقابة المالية الاتحادي

ا. م. د. سعد سلمان المعيني
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية/جامعة بغداد

المستخلص:

يهدف البحث الى تقييم تأثير الانتقال من المعايير المحاسبية المحلية الى معايير الابلاغ المالي الدولية (IFRS) في اجراءات التدقيق ، ولغرض تحقيق هدف البحث تم اعداد البيانات المالية للمصارف عينة البحث قبل التبني للفترة (2013-2015) وبعد التبني للفترة (2016-2019) ومن ثم تم بيان اجراءات التدقيق من خلال المقارنة لمعرفة الاجراءات الجديدة في ظل التبني ، تم التوصل للعديد من الاستنتاجات اهمها يسهم تبني معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في تحسين اجراءات التدقيق في المصارف عينة البحث لتعقد عمليات المصارف وتعدد انشطته فضلاً عن المجالات التي يتعامل معيار الابلاغ المالي IFRS9 لاسيما في مجال تقييم الموجودات المالية وتحديد خسائر الائتمان المتوقعة ، تم التوصل للعديد من التوصيات اهمها على شركات ومكاتب التدقيق الخارجي تحسين اجراءات التدقيق المعتمدة والاستجابة السريعة للمتطلبات والاستفادة من الارشادات التي وضعتها معايير التدقيق الدولية وعلى وجه الخصوص تدقيق التقديرات والقيمة العادلة .

الكلمات المفتاحية: تبني معايير الابلاغ المالي الدولية لأول مرة IFRS1، اجراءات التدقيق .

المقدمة:

ان اهمية تدقيق التقارير المالية المنشورة للشركات ، واعطاء رأي فني مهني محايد والتقرير عنها لا يقتصر على كونه أداة لاتخاذ القرار لدى المساهمين بل شملت اطرافاً اخرى ذات علاقة وثيقة بالشركة المساهمة كالأسواق المالية التي تهتم بتداول اسهم الشركات المساهمة ، والتي اصبحت تشترط تبني مبادئ معينة للقياس والافصاح المحاسبي لتقبل ادراج الشركة المساهمة مع الشركات المدرجة في السوق المالي ، حماية للمستثمرين ولتمكينهم من المقارنة بين القوائم المالية للشركات المدرجة في الاسواق المالية . وفي ظل التوجه العالمي نحو تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية (IFRS) حيث من المؤكد ان هذا التبني سيرافقه تغييراً في عملية التدقيق ويظهر هنا دور المدقق في التقييم الفعال والمستمر في ضوء الاصدارات المتطورة للمعايير المحاسبية (IFRS) والتحقق من مدى صحة تطبيق هذه المعايير خصوصاً انها تتطلب توافر مستوى مرتفع من المهنية والمهارة والخبرة للمحاسبين المهنيين سواء معدي القوائم المالية او المدققين . وعليه تكونت هيكلية البحث من أربعة مباحث تضمن المبحث الأول منهجية البحث، اما المبحث الثاني فقد ركز على الجانب النظري للبحث، في حين عرض المبحث الثالث الجانب التطبيقي للبحث، وأخيرا المبحث الرابع ركز على الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول/ منهجية البحث وبعض من الدراسات السابقة

1- منهجية البحث

1-1 مشكلة البحث : تمثل القوائم المالية منهجاً فكرياً واسلوباً عملياً يعبر عن حقيقة نتائج الاعمال والمركز المالي للوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية محددة ، ويحكمها مجموعة من المعايير والاجراءات التي تلقي القبول العام والتي تضمن سلامة وجودة التقارير والقوائم المالية وتساعد على ترشيد القرارات الاقتصادية .

وتنوع السياسات والمبادئ والمعايير المحاسبية من دولة لأخرى بتنوع مداخل اعداد هذه المعايير والتي تشمل مدخلي القواعد والمبادئ ، ففي العراق يتم اتباع النظام المحاسبي الموحد القائم على القواعد اي يعتمد بشكل اساسي على قدر كبير من القواعد التفصيلية والتوضيحية التي يجب ان يتم تطبيقها لمعالجة الحدث الاقتصادي .

وفي ظل هذه العوامل يظهر دور المدقق في التقييم الفعال والمستمر للوحدات الاقتصادية في ضوء تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية ، لما لها من تأثير على المعالجات المحاسبية المتاحة امام الادارة ومصداقية وموضوعية وشفافية القوائم المالية ، فضلاً عن انه يجب على المدقق ضرورة الالمام بمعايير الابلاغ المالي الدولية لما لها من تأثير على الاحكام المهنية للمدقق والتخطيط الفعال لمهمة التدقيق مما ينعكس ايجاباً على المراحل المتكاملة لأداء عملية التدقيق ويسهم في تحسين جودة محتوى التقارير المالية وزيادة ثقة الاطراف المستفيدة منها ، ويمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤلات الآتية :

أ- هل لتبني معايير الابلاغ المالي الدولية دور في توسيع اجراءات التدقيق في المصارف التجارية ؟

ب- هل هنالك علاقة بين توسيع اجراءات التدقيق في المصارف عينة البحث على وفق المعايير الدولية وتحسين المعلومات المحاسبية ؟

1-2 أهمية البحث : الاهتمام المتزايد من قبل مستخدمي التقارير المالية للإفصاح عن كل المعلومات والاحداث التي تؤثر على قراراتهم ، وهذا ما يوفره تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية (IFRS) من معلومات ملاءمة القيمة للمستثمرين وزيادة في الافصاحات من خلال معالجات التسوية المطلوبة عند تطبيقه مما يؤثر ذلك في اجراءات التدقيق .

1-3 اهداف البحث

أ- تقييم تأثير الانتقال من المعايير المحاسبية المحلية الى معايير الابلاغ المالي الدولية (IFRS) على البيانات المالية

ب- تحديد علاقة الارتباط والتأثير بين معايير الابلاغ المالي الدولية واجراءات التدقيق.

1-4 فرضية البحث: يسعى البحث الى اختبار الفرضيات الاتية :-

أ- هنالك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين تبني معايير الابلاغ المالي الدولية واجراءات التدقيق .

ب- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتبني معايير الإبلاغ المالي الدولية في إجراءات التدقيق .

1-5 حدود البحث

أ- **الحدود الزمانية:** تتمثل بالتقارير المالية الخاصة بالمصارف عينة البحث للسنوات (2013-2015) قبل تبني معايير الابلاغ المالي الدولية وللمدة (2016-2019) بعد التبني

ب- **الحدود المكانية:** تتمثل بالبيئة العراقية من خلال الاعتماد على عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والتي تطبق معايير الابلاغ المالي الدولية.

1-6 منهج البحث: أعتمد الباحثان في طريقة جمع وترتيب المادة وتنظيمها ومعالجة المعلومات على المناهج الآتية ، الاستنباطي والاستقرائي والوصفي التحليلي ، إذ تم تغطية الجانب النظري على وفق المنهج الاستنباطي . وعلى المنهجين الاستقرائي والوصفي التحليلي في تغطية الجانب العملي من خلال اعتماد البيانات المالية للمصرف عينة البحث ، وتحليلها وبيان نتيجة تبني معايير الابلاغ المالي الدولية .

1-7 الانموذج الافتراضي للبحث

الشكل (1) الانموذج الافتراضي للبحث

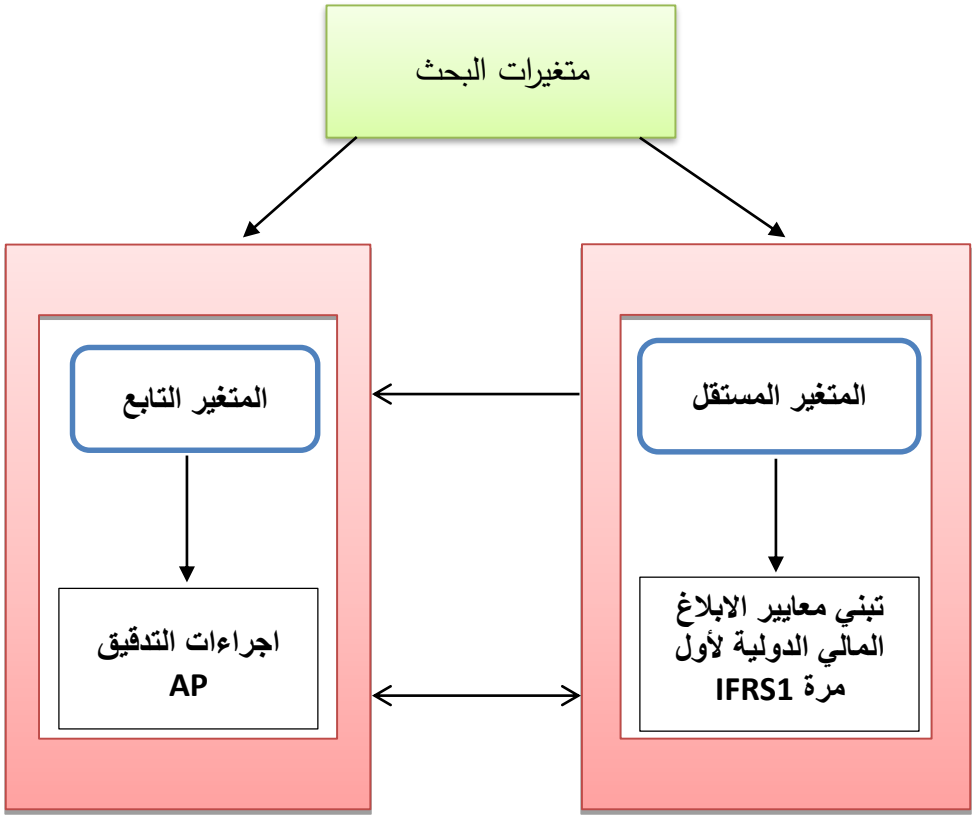

المصدر: (من إعداد الباحثان)

2- **الدراسات السابقة** : سنتناول بعض من الدراسات السابقة العربية والاجنبية ذات العلاقة بموضوع الدراسة وحسب الترتيب الزمني وكما يلي :

2-1 الدراسات العربية

التفاصيل	المعلومات
اسم الباحث وعنوان الدراسة	الهماشي 2012"اثر تطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم (1) في عملية التدقيق" ، دراسة مقدمة الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية – جامعة بغداد لنيل شهادة محاسب قانوني
هدف الدراسة	بيان اهم المتطلبات اللازمة لعملية التحول في السنة الاولى ، وإعداد إطار عام مقترح لتطبيق معايير المحاسبة الدولية في المصارف العراقية بما يسهم في توحيد طرائق العرض والافصاح ويُسهل من عملية القياس والمقارنة وتوحيد المعلومات والاحصاءات التي ينبغي ان يُزود بها البنك المركزي ، والتي يتطلبها قانون البنك المركزي وقانون المصارف العراقية ، واقتراح برنامج تدقيق للبيانات المالية على وفق معايير التدقيق الدولية.
مجتمع وعينة الدراسة	مصرف المتحد للاستثمار وللفترة (2009 – 2011) .
الاساليب المستخدمة لاختبار الفرضيات	أعتمد على المنهج الوصفي التحليلي لاختبار فرضيته ، وذلك من خلال إعتماد البيانات المالية للمصرف عينة البحث وتحليلها وبيان التأثيرات في حالة تطبيق المعيار IFRS1
استنتاجات الدراسة	إنّ تطبيق معيار (IFRS1) يساعد المصارف في عملية التحول إلى تطبيق المعايير الدولية كونه يعطي المعالجات الملائمة لأغلب المعايير الدولية فضلاً عن أنه يوافر بعض الاستثناءات التي تساعد على سهولة عملية التحول . وأعتمد النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين والقاعدة المحاسبية بالرقم (10) (الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف والمنشآت المالية المماثلة) على مجموعة من الاسس والمبادئ التي ينبغي على المصارف وشركات التأمين الالتزام بها عند إجراء المعالجات القيدية للتصرفات المالية وإعداد القوائم المالية في نهاية السنة ، والتي تختلف عن المبادئ والأُسس المعتمدة عند إجراء المعالجات القيدية ، وإعداد القوائم المالية في ضوء تطبيق معايير المحاسبة الدولية .

2-2 الدراسات الاجنبية

التفاصيل	المعلومات
اسم الباحث وعنوان الدراسة	Kheda ،2014 ،" The impact of IFRS on Audit Quality " تأثير اعتماد المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية في جودة التدقيق .
هدف الدراسة	تركز هذه الدراسة على المستحقات التقديرية للتنمية المحيطة بالسنوات السابقة لاعتماد معايير الابلاغ المالي وبعد إعتماد معايير الابلاغ المالي .
مجتمع وعينة الدراسة	الشركات الاعلى فئة المدرجة في سوق الاوراق المالية الاسترالية وللمدة (2000–2009) قبل إعتماد المعايير من (2000–2004) وبعد اعتماد المعايير (2005–2009) .
الاساليب المستخدمة لاختبار الفرضيات	تطبق هذه الدراسة أنموذجين لتقييم جودة التدقيق من حيث الاستحقاقات التقديرية والنفقات التقديرية الانموذج الاول/ أنموذج جونز المعدل ، والثاني/أنموذج ادارة الارباح الحقيقية .
استنتاجات الدراسة	خلصت الدراسة الى أن إعتماد معايير الابلاغ المالي الدولية لم يؤثر تأثيراً كبيراً في جودة التدقيق في استراليا ، وان التغير الحاصل في أجر التدقيق وساعات التدقيق فضلا عن الكساد الاقتصادي قد أدى الى تأثير سلبي في جودة التدقيق .

المبحث الثاني/ الاطار النظري

2-1 مفهوم معايير الابلاغ المالي الدولية (IFRS) : ينطلق مفهوم الابلاغ المالي من أغراض القوائم المالية التي تتمحور بشكل جوهري حول توفير المعلومات المحاسبية الملائمة للفئات المستخدمة لهذه القوائم في اتخاذ قرارات اقتصادية ومالية وادارية واجتماعية وغيرها ذات علاقة مباشرة او غير مباشرة بالوحدة الاقتصادية .

وان مصطلح معايير الابلاغ المالي الدولية يمكن ان يؤخذ بمفهومه الضيق اذ تعد معايير الابلاغ المالي الدولية ترقيماً جديداً لمعايير المحاسبة الدولية لتميزها عن بعضها البعض اما المفهوم الواسع فان معايير الابلاغ تعد تطوراً وامتداداً طبيعياً لمضمون ومحتوى ما صدر ويصدر من معايير المحاسبة ولجنة تفسير معايير الابلاغ المالي الدولية . وفي مجال العلاقة بين القياس المحاسبي والابلاغ فأن الابلاغ المالي يعد وظيفة محاسبية مهمة لاحقة تلي وظيفة القياس حيث لا فائدة كبيرة من القياس بدون ابلاغ (Al Tamimi , 2018 : 534)

2-2 تحديات تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية : تتمثل بـ(انها معدة وفقاً للعوامل البيئية والقيم المجتمعية للدول الغربية المتقدمة ، تتضمن بدائل للاعتراف والقياس وتسمح للإدارة بحرية الاختيار من بينها ، تحدد متطلبات عامة يتطلب تطبيقها ممارسة مستوى مرتفع من الحكم المهني ، تتسم بعض المعايير بالتعقيد دون ان تتضمن ارشادات محددة لتفسير تلك المعايير ، التوسع في تطبيق مقاييس القيمة العادلة) (Hussein, 2015 : 96). وفي مقابل هذه التحديات هنالك فوائد لتبني معايير الابلاغ المالي الدولية اذ تطبيقها المسبق سوف يقيد السلوك الانتهازي للادارة ويحسن جودة الارباح ومن ثم يحسن جودة وموثوقية المعلومات المفصح عنها (Kaaya , 2015 :57) .

2-3 تبني معايير الابلاغ المالي الدولية في العراق : وفي العراق باعتباره من الدول التي تبنت معايير الابلاغ المالي الدولية حديثاً ، حيث قام البنك المركزي العراقي باعتباره الجهة المنظمة والمسؤولة عن عمل القطاع المصرفي بإصدار تعليماته ذات العدد (9/12) في 2016/1/4 بالزام المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لتبني وتطبيق معايير الابلاغ المالي في تقاريرها المالية لعام /2016 . والسبب الاخر في التزام البنوك العراقية بتبني المعايير المحاسبية الدولية هو امتثالا لمقررات لجنة بازل III للرقابة المصرفية .

ولازال العراق يستخدم النظام المحاسبي الموحد (UAS) القديم الصادر في عام 1982 في كافة قطاعاته باستثناء القطاع المصرفي بالرغم من التغيرات الواسعة التي حصلت في نظم المعلومات ووسائل الدفع وفي معايير الابلاغ اذ يتضمن النظام المحاسبي الموحد معايير لم يتم تحديثها منذ منتصف التسعينات فضلا عن انه قائم على القواعد بدلا من المبادئ حيث المؤسسات الدولية المتمثلة بـ (البنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي و الـBIG4) تدفع العراق الى تبني معايير الابلاغ المالي على اساس انها قد تساعد العراق على تطوير اقتصاده من خلال انفتاحه على التجارة والاستثمار الدولي ، واوصى التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي بان يجب على العراق تنظيم حساباته وتدقيقها وفقاً للمعايير المحاسبية والتدقيق الدولية . (Ibrahim.et.al :2014 ,542)

2-4 المعالجات المحاسبية للتسويات عند التحول الى معايير الابلاغ المالي الدولية (IFRS) :

ان التسويات الناتجة عن أحداث وعمليات حدثت قبل تاريخ التحول الى تطبيق معايير الابلاغ المالي يجب ان تعترف بها الوحدة الاقتصادية بتلك التسويات بشكل مباشر في الأرباح المحتجزة او اي عنصر آخر ملائم من حقوق الملكية وذلك في تاريخ التحول .

ومن ثم فان التسويات المرتبطة بالتحول من المبادئ المحاسبية الوطنية المقبولة قبولاً عاماً الى المعايير الابلاغ المالي لا يجب ان تؤثر على الربح او الدخل الشامل الاخر المذكور في القوائم المالية الاولى المعدة وفقاً للمعايير الوطنية ، ويجب الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية وغالباً في الأرباح المحتجزة . ومع ذلك قد تؤثر بعض التسويات على عناصر اخرى من حقوق الملكية على سبيل المثال في حساب احتياطي اعادة التقييم بدلا من الارباح المحتجزة وبالتحديد تحدث هذه الحالة عندما تقوم

الوحدة الاقتصادية بتسويات التحول على قيمة الممتلكات والآلات والمعدات من اجل اعادة قياس قيمة اصولها وفقا للمبالغ المعاد تقييمها بها (IFRS, 2022 :114)

2-5 آلية التحول الى معايير الابلاغ المالي الدولية (IFRS) :

تتطلب معايير الابلاغ المالي الدولية (IFRS) ان تفسر الوحدة الاقتصادية كيف تؤثر عملية التحول من المبادئ المحاسبية الوطنية المقبولة قبولاً عاماً (GAAP) المطبقة سابقاً الى معايير الابلاغ المالي الدولية (IFRS) على آدائها ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية (IFRS 1.23)

التفسير مطلوب لمساعدة مستخدمي القوائم المالية الاولى المعدة وفقاً لمعايير الابلاغ المالي الدولية (IFRS) لفهم طبيعة وتأثير التعديلات المحاسبية الناتجة عن التحول وما اذا كانت القوائم المالية في حاجة الى أن يتم تحليلها بشكل مختلف ، إذ يتطلب المعيار(IFRS1) ان يتم عرض التسويات التي تفسر التحول الى المعايير الدولية في الايضاحات المتممة لتلك القوائم المالية الاولى المعدة وفقاً لمعايير الابلاغ المالي الدولية ويوجد تسويتان مطلوبتان : (IFRS, 2022 :116)

أ- تسوية (حقوق الملكية) التي تم الاقرار عنها وفقاً للمبادئ المحاسبية الوطنية المقبولة قبولاً عاماً (GAAP) المطبقة سابقاً الى تلك التي يتم الاقرار عنها وفقاً لمعايير الابلاغ المالي الدولية(IFRS) لكلاً من التاريخين الآتيين :

اولا- تاريخ التحول الى المعايير الابلاغ المالي الدولية (IFRS) .

ثانيا- في نهاية المدة الاخيرة التي تم عرضها في آخر قوائم مالية سنوية للوحدة الاقتصادية وفقاً للمبادئ المحاسبية الوطنية المقبولة قبولاً عاماً (GAAP) المطبقة سابقاً .

ب- تسوية (اجمالي دخلها الشامل) وفقاً لمعايير الابلاغ المالي الدولية (IFRS) للمدة الاخيرة التي تم عرضها في أحدث القوائم المالية السنوية للوحدة الاقتصادية وكما في الشكل ادناه

الشكل (2) التسويات في تاريخ التحول

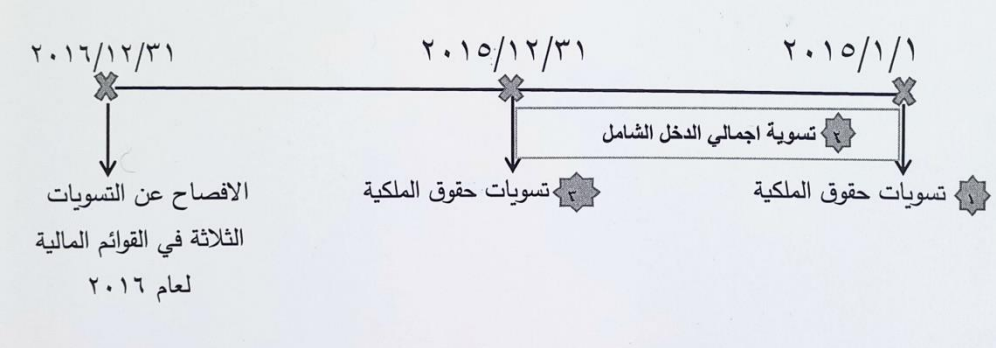

المصدر: (من إعداد الباحثان)

2-6 اجراءات تدقيق البيانات المالية : ان اجراءات التدقيق هي الخطوات التفصيلية التي يقوم بها مراقب الحسابات للحصول على أدلة التدقيق ، التي تمكنه من تحقيق هدف التدقيق المحدد وابداء رأي (Yaaqoub.et.al ,2022 :341) بمعنى اخر فان تدقيق البيانات المالية هو لغرض التأكد بان البيانات المالية تعطي صورة صادقة وعادلة عن الوضع الحقيقي للوحدة الاقتصادية وانها متوافقة مع المعايير المحاسبية المتعارف عليها (Hamdan.et.al ,2017 :77) وان الهدف من اجراء عملية تدقيق هو تعزيز درجة ثقة المستخدمين المستهدفين في البيانات المالية ويتم تحقيق ذلك من خلال تعبير المدقق عن رأية حول ما اذا كانت البيانات المالية معدة من كافة النواحي الهامة وفقاً لاطار اعداد التقارير المالية المعمول به ، تقتضي معايير التدقيق الدولية ، كأساس لرأي المدقق ان يحصل المدقق على تأكيد معقول حول ما اذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناجمة عن الاحتيال او خطأ وان التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد ويتم الحصول عليه عندما يحصل المدقق على ادلة تدقيق كافية ومناسبة للحد من مخاطر التدقيق (Taraira,2013 :4) .

تحتوي معايير التدقيق الدولية على الاهداف والمتطلبات وآلية التطبيق والمواد التوضيحية الأخرى المصممة لدعم المدقق في الحصول على تأكيد معقول وتقتضي معايير التدقيق الدولية من المدقق ممارسة ثلاثة امور عند قيامه بعملية التدقيق وفي كافة مراحله وهي كالاتي : (Moroney , et al , 2017 :23-24)

- الحكم المهني (الحكم الشخصي للمدقق) : يتعلق بمستوى الخبرة والمعرفة والتدريب التي يمتلكها المدقق ويستخدمه في أثناء اجراء عملية التدقيق لإنجازه بالشكل الملائم .
- الشك المهني : هو الموقف الذي يتبناه المدقق عند اجراء عملية التدقيق .
- العناية الواجبة : ان يكون المدقق حريص في تأدية عمله وعند اجراء عملية التدقيق ويتوجب عليه تطبيق المعايير الفنية والمدعومة من النظام الاساسي وتوثيق كل مرحلة من مراحل عملية التدقيق .

الشكل (3) التخطيط لعملية التدقيق

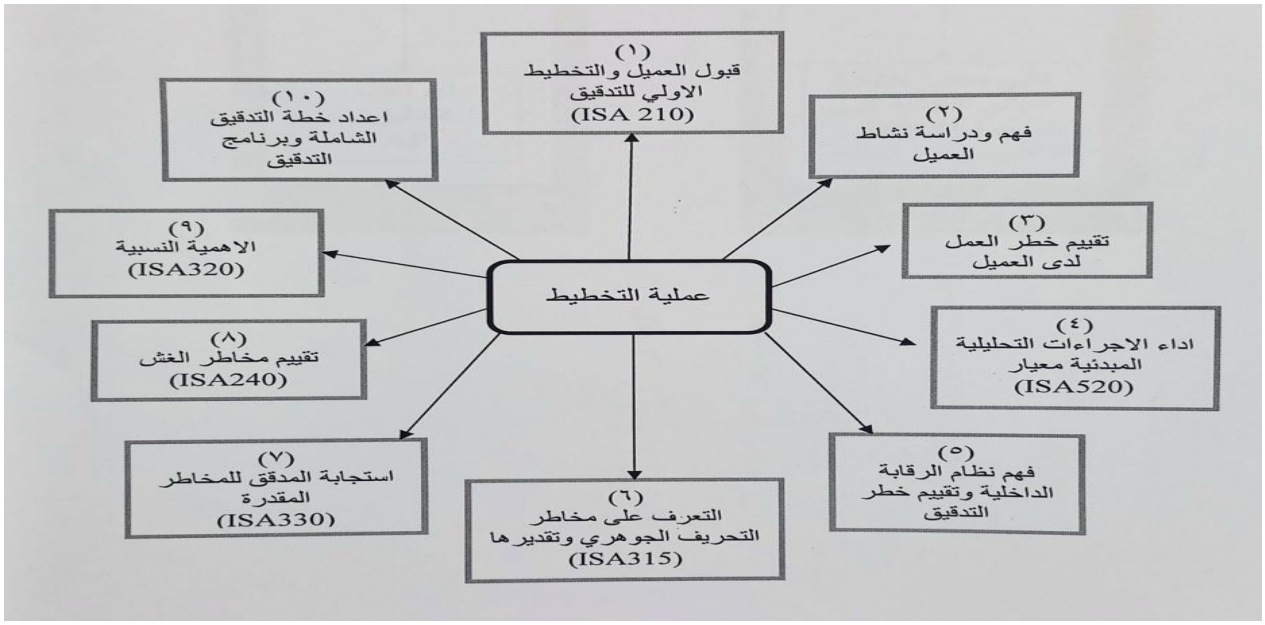

المصدر: (من إعداد الباحثان بالاعتماد على معايير التدقيق الدولية)

ونود ان نطرح سؤال هل هنالك علاقة بين معايير التدقيق الدولية (ISA) ومعايير الابلاغ المالي الدولية (IFRS) ؟ كما ذكرنا انفاً توجد علاقة متينة بين المحاسبة والتدقيق اذ يهدف كلاهما الى مساعدة مستخدمي القوائم المالية لاتخاذ القرارات الملائمة وبرزت اهمية هذه العلاقة بظهور الشركات متعددة الجنسيات وازدياد دورها في العلاقات الدولية مما اوجد مشكلة مزدوجة لمهنتي المحاسبة والتدقيق مما ازداد من اهمية القوائم المالية المدققة لمستخدميها، فضلاً عن المشكلات المحاسبية المرتبطة بإعداد هذه القوائم . مما دعا بالمنظمات المهنية الى طرح حلول لتلك المشكلات من خلال اصدار معايير دولية للمحاسبة ومن ثم اصدار معايير دولية للتدقيق وهنالك العديد من الامثلة توضح الترابط الحاصل بين (ISA) وبين (IFRS) منها ارتباط المعيار (ISA540) تدقيق التقديرات المحاسبية بالمعايير التي تتبنى خيار القيمة العادلة ومن امثلتها (IFRS7 IFRS9 IFRS13) والتي تقوم الوحدة الاقتصادية بموجبها بتبني القيمة العادلة كقاعدة أساس للقياس والافصاح عن عملياتها ويوضح معيار التدقيق الاجراءات التي يقوم بها المدقق لتدقيق التقديرات المحاسبية بما في ذلك التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة والافصاحات ذات العلاقة مثل تحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية والرقابة الداخلية وتقييم معقولية تلك التقديرات. (Al-Muaini.et.al ,2018:437) والجدير بالذكر فان التقديرات المحاسبية عادة ما تكون أكثر عرضة للأخطاء الجسيمة والجوهرية ، لذلك من الضروري المدقق المعتمد ان يأخذ في الاعتبار درجة عدم اليقين والموضوعية وجودة الرقابة ، وتخصيص موارد كافية للتقديرات المحاسبية (Al-Obaidi.et.al ,2022:280)

2-7 التخطيط لعملية التدقيق وتنفيذها في ظل تطبيق (IFRS1) : ان عمليات تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية (IFRS) تمثل بالنسبة لمدققي الحسابات عاملاً هاما يأخذونه في الاعتبار عند أداء عمليات التدقيق بكافة مراحلها (التخطيط ، التنفيذ ، التقرير) ، فبالرغم من المزايا والمنافع من التبني الالزامي لمعايير الابلاغ المالي الدولية الا انه توجد بعض المعوقات اذ ان هذه المعايير تنطوي على قدر كبير من المرونة تتمثل في اختيارات بديلة متعددة تسمح للإدارة ان تختار من بينها عند تحديد السياسات المحاسبية المستخدمة لإعداد القوائم المالية ، كما تتضمن بدائل متعددة للاعتراف والقياس وتشمل ارشادات عامة يمكن تطبيقها في مجالات مختلفة ، اذ تعتمد اكثر على المبادئ والمفاهيم والتي يتطلب تطبيقها ممارسة الحكم المهني على نطاق واسع ، كما تتسم بالتعقيد وتتضمن مصطلحات عدم التأكد في حين لا توفر ارشادات محددة لتفسير المعايير ، وعلى هذا النحو فان معايير IFRS لا تتطلب فقط ممارسة الحكم المهني على نطاق واسع وانما تتطلب توافر مستوى مرتفع من المهنية والمهارة والخبرة للمحاسبين المهنيين سواء معدي القوائم المالية او المدققين .

وينبغي من المدققين في ضوء اعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير الابلاغ المالي الدولية ان يتعرفوا على القواعد التنظيمية المحاسبية الجديدة المرتكزة على الـIFRS وضمان ان القوائم المالية كاملة ومعدة وفقاً لتلك المعايير ، وهذا يتطلب من المدقق جهد اكثر وحكم مهني في العديد من مراحل عملية تدقيق القوائم المالية سواء في مرحلة التخطيط او في مرحلة الحصول على ادلة التدقيق اللازمة لتكوين راي في القوائم المالية واعداد التقرير ، اذ ان تبني الـ IFRS اصبح له تكلفة كبيرة وتعد تكلفة الاعداد لعملية تدقيق القوائم المالية المعدة وفق هذه المعايير احد التكاليف وثيقة الصلة بعملية تبني معايير الابلاغ المالي الدولية.

2-8 تأثير تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية على مراحل عملية التدقيق : تتطلب عملية التحول الى تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية مجموعة من الاجراءات التي نص عليها معيار (IFRS1) والتي يجب مراعاتها عند اعداد البيانات المالية وفقاً لهذه المعايير ، فضلاً عن ذلك فان تدقيق عملية التحول تتطلب من المدقق اتباع اجراءات معينة للتأكد من صحة التحول بما يضمن ابداء رأي فني ومحايد عن البيانات المالية المعدة وفقاً لمعايير الابلاغ المالي الدولية :

الجدول(1) يبين دور المدقق عند اعداد القوائم المالية في ضوء معايير الابلاغ المالي الدولية المرتبطة وتأثير ذلك على عملية التدقيق :

جدول (1) اجراءات تدقيق القوائم المالية المعدة وفق معايير الـIFRS1

رقم وعنوان المعيار	اجراءات التدقيق المتخذه من قبل المدقق عند تدقيق القوائم المالية المعدة وفق معايير الابلاغ المالي الدولية
IFRS1 تبني معايير الابلاغ المالي الدولية لأول مرة	– التحقق من اعادة تبويب الاصول والالتزامات وحقوق الملكية في هذه المعايير . – التأكد من الاعتراف والقياس والافصاح للاصول والالتزامات التي تتطلبها معايير الابلاغ المالي الدولية وعدم الاعتراف باي اصول والتزامات بخلاف ذلك . – التأكد من الافصاح عن تأثير تطبيق هذه المعايير على القوائم المالية. ان التزام الوحدات الاقتصادية بتطبيق هذا المعيار يهدف الى ضمان ان القوائم المالية المعدة لأول مرة على اساس IFRS تشمل معلومات مالية عالية الجودة والتي تحقق الشفافية لمستخدميها مما يخلق حالة من الاطمئنان لدى المستثمرين الا انه في الوقت نفسه يتطلب التطبيق الكامل بأثر رجعي للمعايير النافذة في تاريخ تقارير الوحدة الاقتصادية ، والاعتراف بكافة الاصول والالتزامات التي تتطلبها معايير الابلاغ المالي الدولية ، علاوة على ان تلك المعايير جديدة وغير مالوفة ومن ثم فانها تحتاج الى المزيد من الجهد والوقت من قبل معدي القوائم المالية ومدققي حساباتها .
IFRS2 المدفوعات المبنية على أساس الأسهم	– التأكد من قيام الوحدات الاقتصادية بتطبيق القيمة العادلة على السلع والخدمات وما يقابلها من ادوات الملكية . – التأكد من وضع اطار للمعالجة المحاسبية لقيام الوحدات الاقتصادية بمنح جزء من اسهمها للعاملين كمكافآت للمديرين او الادوات التنفيذية . – التأكد من اعتراف الوحدات الاقتصادية بعمليات الدفع على اساس الأسهم وادراج القيم المدفوعة في قوائمها المالية . ان التزام الوحدات الاقتصادية بتطبيق هذا المعيار يزيد من جودة التقارير المالية ويساهم في تسهيل اجراءات التدقيق ، الا انه في الوقت نفسه يفرض على هذه الوحدات ان تعترف بحساب المدفوعات المتعلقة بالاسهم بالقيمة العادلة وفي ظروف معينة يتطلب المعيار نماذج لتسعير الخيارات الشخصية في تحديد القيمة العادلة والتي تعد عملية معقدة وغير دقيقة مما ينعكس على عمل المدقق وزيادة درجة تعقيد ومخاطر عملية التدقيق .
IFRS7 الادوات المالية : الافصاح	– التحقق من الافصاح عن مدى جوهرية الادوات المالية وتأثيرها على القوائم المالية للوحدة الاقتصادية . – التحقق من الحد الادنى من المعلومات التي يجب الافصاح عنها للأدوات المالية .

	– التحقق من الافصاح عن مخاطر التركيز ، ومخاطر الائتمان ، ومخاطر السيولة ، ومخاطر السوق . يلقي المعيار الزاماً على المدقق بضرورة تغيير أدوات واجراءات وبرامج التدقيق في ضوء مدخل الخطر لما يحيط بالإفصاح عن الأدوات المالية من مخاطر ، ومن ثم يتطلب الالتزام بمتطلبات هذا المعيار جهد اكبر من قبل مدققي الحسابات ، كما ان الاعتماد على مفهوم القيمة العادلة يعمل على زيادة درجة تعقيد عملية التدقيق وزيادة مخاطرها ، فتستدعى متطلبات معايير الابلاغ المالي الدولية للأدوات المالية جهداً كبيراً وتنطوي على تدقيق الحسابات الاكثر تعقيداً .
IFRS9 الادوات المالية : القياس	– التأكد من انه تم قياس الاصول المالية بالقيمة العادلة او بتكلفة الاستحواذ على الاصل اذا لم يكن مدرجاً بأسواق المال . – التحقق من الافصاح عن مكاسب او خسائر الاصول المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة ، وكذلك الاصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة ضمن ارباح وخسائر الوحدة الاقتصادية . – التأكد من عرض المكاسب او الخسائر في القيمة العادلة للاستثمار في ادوات حقوق الملكية ضمن قائمة الدخل الشامل . يساهم هذا المعيار في تحسين قدرة المستخدمين على فهم اعداد التقارير المالية للأدوات المالية من خلال تقليل عدد فئات التصنيف ، وتوفير مبرر اكثر وضوحاً للقياس وتطبيق منهج انخفاض قيمة واحدة على كافة الاصول المالية ، كما يلقى على مدققي الحسابات ضرورة الاهتمام بنظم الرقابة الداخلية للوحدات الاقتصادية التي تتعامل بالأدوات المالية ، بالإضافة الى عبء تدقيق معلومات وبيانات قائمة الدخل الشامل مما يترتب عليه اجراءات تدقيق اوسع .

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على معايير الابلاغ المالي الدولية ومعايير التدقيق الدولية.

المبحث الثالث/ الجانب التطبيقي للبحث

3-1 المصارف عينة البحث: يظهر الجدول رقم (2) المصارف عينة البحث .

الجدول(2) المصارف عينة البحث

ت	اسم المصرف	رمز المصرف في سوق العراق للأوراق المالية
1	مصرف بغداد	BBOB
2	المصرف الاهلي العراقي	BNOI
3	المصرف التجاري العراقي	BCOI
4	مصرف المنصور للاستثمار	BMNS
5	مصرف الخليج التجاري	BGUC

الجدول: (من اعداد الباحثان بالاعتماد على نشرة سوق العراق للأوراق المالية)

3-2 واقع الافصاح المحاسبي قبل تبني معايير الابلاغ المالي الدولية: قام الباحثان بدراسة واقع الافصاح المحاسبي في المصارف عينة البحث قبل تبني المعايير المحاسبية الدولية ومن خلال الدراسة تبين ما يأتي :

أ- تعتمد المصارف في الافصاح المحاسبي (الاعتراف والقياس والافصاح) على النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التامين وعلى القواعد المحاسبية المحلية ولاسيما القاعدة المحاسبية رقم10 (الافصاح عن البيانات المالية للمصارف والمنشآت المالية المماثلة) الصادرة من مجلس المعايير المحاسبية والرقابية فضلاً عن احكام قانون المصارف المرقم (94) لسنة /2004 .

ب- القوائم المالية التي يقوم المصرف بإعدادها وفقاً للنظام المحاسبي الموحد للمصارف تتمثل بالاتي :

اولا- القوائم الرئيسية:

1-الميزانية العامة .

2-حساب الارباح والخسائر .

3-كشف التدفق النقدي .

ثانيا- الكشوفات التحليلية : (كشف النقود ، كشف الاستثمارات ، كشف الاوراق التجارية المخصومة والمبتاعة ، كشف القروض والتسليفات ، كشف المدينون ، كشف الموجودات الثابتة واندثاراتها ، كشف حساب جارية وودائع ، كشف الدائنون ، كشف رأسمال المصرف ، كشف الاحتياطيات ، كشف الحسابات المتقابلة ، كشف ايرادات العمليات المصرفية ، كشف ايرادات الاستثمارات ، كشف الايرادات الاخرى ، كشف مصروفات العمليات المصرفية ، كشف المصروفات الادارية) .

ج- تعتمد المصارف في اعداد قوائمها المالية على تعليمات البنك المركزي العراقي وعلى القواعد المحلية ومن ثم فان الافصاحات تكون غير شاملة بحيث تقتصر على المعلومات المدرجة في القوائم الرئيسية والكشوفات التحليلية دون وجود ايضاحات تفسيرية توضح تلك الارقام للمستفيدين .

د- عند الاطلاع الى تفاصيل بنود وحسابات القوائم المالية وكيفية احتسابها وماهي السياسات المحاسبية المتبعة من قبل المصرف وجد الاتي :

- ان الطريقة المستخدمة لاحتساب ايراد الفوائد هي القسط الثابت ، اما بالنسبة لحساب الاستثمارات يكون التقييم بالكلفة او السوق ايهما أقل والافصاح يكون عن اجمالي الاستثمارات في الميزانية العامة فضلا عن كشف بأسماء الشركات المساهمة فيها والقطاع الذي تعود له .
- بالنسبة الى الموجودات الثابتة فأن النظام المحاسبي لم يحدد شروط الاعتراف بها وميز بين الموجودات قيد الاستخدام الفعلي وخصص لها رقم الدليل (11) وبين الموجودات التي لم تتكامل ولم تستخدم وخصص لها رقم الدليل (12) ، اما قيمة الموجودات الثابتة فتشمل (كلفة الشراء مضافا اليها المصاريف اللازمة لجعل الموجود الثابت جاهز للاستخدام وتكلفة وفوائد الاقتراض المستحقة والمدفوعة خلال الاقتناء لحين تهيئتة للاستخدام) ولم يميز النظام المحاسبي الموحد للمصارف بين الموجودات الثابتة لاغراض الاستخدام والموجودات لاغراض الاستثمار بما يتعلق بالمعالجات المحاسبية .

3-3 واقع الافصاح المحاسبي بعد تبني معايير الابلاغ المالي الدولية: تم دراسة مدى تأثير تبني معايير الابلاغ المالي الدولية في المصارف على بياناتها المالية وذلك من خلال استخدام اسلوب تحليل المحتوى content analysis كونه اسلوباً علمياً يعمل على دراسة موضوعية وتحليل مضمون البيانات المالية لما بعد التبني لكل مصرف من مصارف عينة البحث وذلك بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف والأخذ بملاحظات المدقق حول مدى الالتزام بتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية ، ليتم التوصل الى اثبات الفرضيات أو نفيها ذات الصلة بتأثير تبني المعايير على البيانات المالية .

ولغرض قياس مدى تأثير تبني معايير الابلاغ المالي الدولية على البيانات المالية للمصارف عينة البحث تم القيام بالخطوات الاتية :

أ- تحديد المتطلبات الاساسية الخاصة بالمعايير المختارة للبحث والتعرف على متطلبات الافصاح المحاسبي (الاعتراف والقياس والافصاح) .

ب- تقويم مدى التزام المصارف في تطبيق المتطلبات مع الاخذ بالحسبان تواريخ الزامية تطبيق المعايير وخصوصاً الصادرة مؤخراً

ج- اجراء المقارنة بين متطلبات تطبيق كل معيار الذي تم اختياره مع معلومات التقارير السنوية للمصارف عينة البحث وللسنوات (2016-2019) .

4-3 اجراءات تدقيق البيانات المالية للمصارف عينة البحث في ظل النظام المحاسبي الموحد للمصارف: يقوم المدقق بعد تكليفه من قبل الهيئة العامة للمصرف بدراسة اولية لنشاط المصرف للسنة موضوع التدقيق وعلى ضوء تلك الدراسة يتم تحديث برنامج التدقيق المعتمد من قبل شركة التدقيق والذي يتضمن الاجراءات التالية :

أ- يحتوي البرنامج على تفاصيل اجراءات التدقيق ونسبة التدقيق واسم المدقق الذي قام بتدقيق الفقرة ورقم ورقة العمل ورقم الاستفسار .

ب- يتضمن برنامج التدقيق الاجراءات التالية:

(1) اجراءات التدقيق العامة .
(2) اجراءات التدقيق الخاصة بالنقد والخزينة العامة .
(3) اجراءات التدقيق الخاصة بالاستثمارات المالية .
(4) اجراءات التدقيق الخاصة بالكمبيالات المخصومة
(5) اجراءات التدقيق المتعلقة بالحوالات المبتاعة .
(6) اجراءات التدقيق الخاصة بالقروض
(7) اجراءات التدقيق المتعلقة بالسلف الشخصية .
(21) اجراءات تدقيق الحسابات المتقابلة .
(22) يتضمن ايضاً الاجراءات الخاصة بالزيارات التفتيشية لفروع المصرف.
(23) اجراءات تدقيق الحسابات الختامية.
(24) اجراءات تدقيق بيع وشراء العملات الاجنبية .
(25) اجراءات التدقيق الخاصة بغسيل الاموال .
(26) اجراءات تدقيق نظام الرقابة الداخلية
(27) اجراءات تدقيق الديون المتعثرة .

(8) اجراءات تدقيق حساب المدينون .
(9) اجراءات التدقيق الخاصة بحساب الموجودات الثابتة .
(10) اجراءات تدقيق الحسابات الجارية .
(11) اجراءات تدقيق السفاتج المسحوبة على المصرف .
(12) اجراءات تدقيق حسابات التوفير
(13) اجراءات تدقيق الودائع الثابتة .
(14) اجراءات تدقيق الحوالات المسحوبة على المصرف .
(15) اجراءات تدقيق الحوالات الخارجية المباعة .
(16) اجراءات تدقيق حساب الدائنون .
(17) اجراءات تدقيق القروض المستلمة .
(18) اجراءات تدقيق رأس المال .
(19) اجراءات تدقيق الخاصة بحساب الاحتياطيات .
(20) اجراءات تدقيق المتعلقة بالتخصيصات .
(28) اجراءات تدقيق عمليات الايداع والسحب.
(29) اجراءات تدقيق الاعتمادات المستندية.
(30) اجراءات تدقيق مستندات الشحن
(31) اجراءات تدقيق خطابات الضمان.

ومما ورد اعلاه يتبين ان البرنامج المعتمد من قبل شركات ومكاتب التدقيق كان يعتمد على اجراءات تدقيق تقليدية والخاصة بكل بند من بنود الميزانية العامة وحساب الارباح والخسائر فضلا عن اجراءات اخرى تخص العمليات المصرفية .

3-5 اجراءات تدقيق البيانات المالية للمصارف عينة البحث في ظل تبني معايير الابلاغ المالي الدولية : بعد تبني معايير الابلاغ المالي الدولية من قبل المصارف قامت شركات ومكاتب التدقيق بالاعتماد على ذات البرنامج المعتمد والمتبع من قبلهم قبل عملية تبني معايير المحاسبة الدولية باستثناء اضافة فقرات جديدة تتعلق بإجراءات تدقيق تبني معايير الابلاغ المالي الدولية (IFRS) ، وذلك كون ان اغلب مصارف عينة البحث لاتزال سجلاتها المحاسبية تعتمد على النظام المحاسبي الموحد للمصارف اذ تقوم المصارف بإعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية لاغراض العرض فقط وكما بينا سابقاً .

ادناه اجراءات التدقيق المعتمدة من قبل شركات التدقيق والخاصة بتطبيق معيار (IFRS1)

على المدقق قراءة البيانات المالية المُعدة وفقاً لمعايير اعداد التقارير المالية الدولية في السنة الأُولى للتحول ومقارنة الارصدة الافتتاحية الظاهر فيها مع الارصدة الختامية للسنة السابقة والمعدة وفقاً للنظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين ، ولتسهيل عملية المقارنة يجب ان يمتلك المدقق مهارات بسيطة في استخدام الحاسب الآلي وان تتم عملية التدقيق عن طريق برنامج الاكسل لمعرفة الحسابات التي تم دمجها ، فضلاً عن مكونات الحسابات الظاهرة في البيانات المالية المُعدة وفقاً لمعايير اعداد التقارير المالية الدولية للتأكد من ان جميع الحسابات تم تناولها .

وبعد التأكد من ان جميع الحسابات قد تم تناولها في الارصدة الافتتاحية على المدقق تطبيق برنامج التدقيق الآتي :-

اولا- قراءة البيانات المالية للسنة السابقة ، وتقرير المدقق حولها ، للحصول على معلومات متعلقة بالارصدة الافتتاحية بما في ذلك الافصاحات المرافقة للبيانات المالية .

ثانيا- التأكد من ان الارصدة الافتتاحية لا تحتوي على اخطاء تؤثر بشكل كبير على البيانات المالية للفترة الحالية عن طريق :-

أ- تحديد ما إذا تم نقل ارصدة لاقفال للسنة السابقة بشكل صحيح إلى السنة الحالية و تم اعادة تبويبها بشكل صحيح ويمكن لمراقب الحسابات العمل على اعداد جدول يوضح تفاصيل الحسابات وفقاً للنظام المحاسبي الموحد للمصارف وما يقابلها وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية .

ب- التأكد من ان الارصدة الافتتاحية تعكس تطبيق السياسات المحاسبية المناسبة وفقاً لما نص عليه معيار IFRS1.

ج- على المدقق القيام بتقييم ما إذا كانت اجراءات التدقيق التي تم القيام بها في الفترة الحالية تقدم ادلة متعلقة بالأرصدة الافتتاحية . أو القيام بإجراءات تدقيق اضافية للحصول على ادلة فيما يتعلق بالأرصدة الافتتاحية .

د- التأكد من خلو الارصدة الافتتاحية من الاخطاء الجوهرية التي تؤثر على صحة البيانات المالية المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية .

ثالثا- التأكد من ان الارصدة الافتتاحية تعكس السياسات المحاسبية المطبقة خلال السنوات السابقة وانه قد تم الاخذ بنظر الاعتبار متطلبات معيار IFRS1 .

رابعا- التأكد ان انه تم الاخذ بنظر الاعتبار التغييرات في السياسات المحاسبية بشكل مناسب وتم عرضها والافصاح عنها بشكل كافي وفقاً لاطار اعداد التقارير المالية الدولي .

خامسا- تعتمد طبيعة ونطاق اجراءات التدقيق اللازمة للحصول على ادلة تدقيق مناسبة وكافية فيما يتعلق بالارصدة الافتتاحية على الامور الآتية :-

- السياسات المحاسبية التي تتبناها الوحدة الاقتصادية .
- طبيعة الارصدة الحسابية واصناف المعاملات والافصاحات ومخاطر الخطأ الجوهري في البيانات المالية للفترة الحالية .
- اهمية الارصدة الافتتاحية المتعلقة بالبيانات المالية للفترة الحالية .

سادسا- التأكد من صحة الموجودات والمطلوبات المتداولة الظاهرة في الارصدة الافتتاحية بعد التحول وانه جرى الافصاح عنها وفقاً لمتطلبات معايير الابلاغ المالي الدولية ، ويمكن التأكد من صحة الارصدة الافتتاحية عن طريق مقارنة الرصيد الختامي مع رصيد أول المدة مع الاخذ بنظر الاعتبار الحركة على الحسابات خلال الفترة .

سابعا- قد يقدم واحد أو اكثر من الامور الآتية ادلة تدقيق مناسبة وكافية :-

- الجرد الفعلي للنقد ومطابقته مع كميات النقد الافتتاحي .
- القيام بإجراءات التدقيق على تقييم بنود النقد من العملات الاجنبية الافتتاحي .
- القيام بإجراءات التدقيق على الربح الاجمالي والقطع .

ثامنا- بالنسبة للموجودات الثابتة والاستثمارات والمطلوبات طويلة الاجل ، يمكن الحصول على بعض ادلة التدقيق من خلال فحص السجلات المحاسبية والمعلومات الاخرى المتضمنة في الارصدة الافتتاحية . ويمكن للمدقق الحصول على بعض ادلة التدقيق فيما يتعلق بالأرصدة الافتتاحية من خلال المصادقة مع اطراف ثالثة ، على سبيل المثال في حالة الدين طويل الاجل والاستثمارات .

اما فيما يخص اجراءات تدقيق البيانات المالية المقارنة .

تنقسم الى منهجين :

اولا- الارقام المقابلة والتي تعد جزء من البيانات المالية للفترة الحالية .

ثانيا- البيانات المالية المقارنة والتي تعد بيانات مالية مستقلة والتي يجب على المدقق الاشارة اليها في تقريره بصورة مستقلة .

وان اعتماد أي من المنهجين تحدده القوانين والانظمة والتعليمات . ونظراً لان عملية التحول تتطلب التأكد من المعلومات المقارنة بصورة مستقلة فنجد من الضروري ان تُعامل على انها بيانات مالية مقارنة يُعطي مراقب الحسابات رأياً مستقلاً عنها . والآتي اجراءات التدقيق الخاص بتدقيق البيانات المالية المقارنة ورأي مراقب الحسابات عنها :-

أ- التأكد من ان المعلومات المقارنة تتفق مع القيم والافصاحات الاخرى المعروضة في الفترة السابقة المعاد بيانها .

ب- التأكد من ان السياسات المحاسبية التي تعكسها المعلومات المقارنة متسقة مع تلك المطبقة في الفترة الحالية أو ، في حال وجود تغييرات في السياسات المحاسبية ، ما إذا تم محاسبة تلك التغييرات بشكل مناسب وعرضها والافصاح عنها بشكل كافي.

ج- في حالة ما إذا اختلف رأي المدقق حول البيانات المالية المقارنة بعد التحول إلى تطبيق معايير اعداد التقارير المالية الدولية) عن الرأي الذي ابداه قبل التحول إلى المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية ، على المدقق الافصاح عن الاسباب الفعلية وراء اختلاف الرأي .

د- يجب على المدقق الاشارة إلى :-

- ان البيانات المالية كانت معدة وفقاً للنظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين .
- نوع الرأي الذي ابداه عن البيانات المالية قبل التحول إلى معايير التدقيق الدولية .
- تاريخ التقرير .

هـ- يتم الاستغناء عن القيام بالمتطلبات الواردة في الفقرة (4) في حالة ما إذا قام المدقق بنشر البيانات المالية للفترة السابقة المُعدة وفقاً للنظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين .

و- على المدقق الحصول على الاقرارات الخطية من الادارة عن البيانات المالية المقارنة للتأكد من ان الاقرارات الخطية المُعدة سابقاً قبل التحول إلى تطبيق معايير اعداد التقارير المالية الدولية لا تزال مناسبة .

ز- على المدقق الحصول على اقرار خطي من الادارة في حالة القيام بإعادة بيان بند من البنود تم القيام به لتصحيح خطأ جوهري في البيانات المالية المقارنة بعد التحول إلى تطبيق المعايير الدولية .

ح-نتيجة للفصل بين البيانات المالية المقارنة عن البيانات المالية للفترة الحالية في تقرير المدقق فبإمكانه ابداء رأياً بالبيانات المالية المقارنة قد يختلف عن رأيه عن البيانات المالية للفترة الحالية فقد يبدي رأياً متحفضاً أو يمتنع عن ابداء الرأي أو يدرج فقرة تأكيد عن البيانات المالية المقارنة بينما يُبدي رأياً مختلفاً عن البيانات المالية للفترة الحالية

ادناه اجراءات التدقيق المعتمدة من قبل شركات التدقيق والخاصة بتطبيق معيار (IFRS7,9)

1- اهداف التدقيق :

- الوجود : التحقق من وجود الموجودات المالية والتحقق من انها مسجلة ووقوع المعاملات المرتبطة بها التي تدل على وجودها.
- الاكتمال : التحقق من ان كافة العمليات المالية المتعلقة بالموجودات المالية قد سجلت فعلاً .
- التصنيف : التحقق من تصنيف الموجودات المالية المسجلة بالسجلات على نحو ملائم .
- التقييم : التحقق من تقييم الموجودات المالية بشكل مناسب ، اي ان تتم عملية التقييم وفقاً للتكلفة المطفأة او القيمة العادلة .
- العرض والافصاح : التحقق من ان عرض والافصاح عن الموجودات المالية والارباح والخسائر المحققة وغير المتحققة والخسائر الائتمانية المتوقعة تعرض في القوائم المالية بالشكل المناسب .

2- اجراءات تدقيق عامة :

أ- التأكد من التزام الادارة العليا بوضع نماذج اعمال لتوزيع الموجودات المالية وفق تلك النماذج

ب- التأكد من موثوقية ووضوح نماذج الاعمال الموضوعة من قبل المصرف .

ج- التأكد من ان نماذج الاعمال تعكس استراتيجية المصرف الموضوعة لادارة الموجودات المالية وتأمين التدفقات النقدية المتعلقة بها على المدى الطويل .

د- التأكد من مدى ثبات المصرف على نماذج الاعمال الموضوعة وفي حال اضطر المصرف لتغير النموذج يجب عليه ان تكون التغيرات مبررة وليس متكررة ، وان يكون ناتجاً عن تغيرات داخلية وخارجية لها تأثير هام على المصرف .

هـ- اجراء مناقشات مع الادارة من اجل الحصول على الفهم الكافي فيما يخص المنهجية الموضوعة من قبل المصرف من اجل احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ومدى توافقها مع متطلبات معيار (IFRS9) وتعليمات البنك المركزي العراقي الخاصة بتطبيقه .

و- التحقق من سلامة الانظمة المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة من حيث ملاءمتها لمتطلبات المعيار من خلال اشراك خبراء في عملية التدقيق .

3- اجراءات تدقيق الموجودات المالية بالكلفة المطفأة :

أ- التحقق من صحة عائدية ادوات الدين (السندات ، القروض) الى المصرف وذلك من خلال الرجوع الى شهادات اصدارها واية مستندات اخرى تؤيد المديونية .

ب- التحقق من ان جميع العمليات المالية المتعلقة بالموجودات المالية (ادوات الدين) التي يجب تسجيلها في الدفاتر قد سجلت فعلاً .

ج- التأكد من تصنيف الموجودات المالية الى فئة موجودات مالية بالكلفة المطفأة اذا تحققت الشروط الاتية :

- نموذج اعمال الذي يتطلب الاحتفاظ بالموجود المالي (ادوات الدين) والمتمثل بالنقد لدى المصارف والسندات الحكومية الداخلية والخارجية والتسهيلات الائتمانية النقدية (القروض والسلف) حتى تاريخ الاستحقاق من اجل الحصول على التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة بالقيمة الاسمية والفائدة على القيمة الاسمية .
- خصائص التدفقات النقدية التعاقدية عندما يعطي الموجود المالي تاريخ محدد لاستلام الفوائد الدورية القائمة على المبلغ الاصلي والدفعات من المبلغ الاصلي .
- البيع حادث عرضي ضمن هذا النموذج وبالشروط الواردة ضمن المعيار كوجود تدهور في القدرة الائتمانية لمصدر اداة الدين .
- ان تتم عملية توثيق واضحة ومعتمدة لمبررات كل عملية بيع ومدى توافقها مع متطلبات معيار (IFRS9)

د- التحقق من صحة قياس ادوات الدين المصنفة على انها موجودات المالية بالكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة وفق معدلات الفائدة المتوفرة في السوق النشط .

هـ- التحقق من صحة احتساب ايرادات الفائدة التي تخص السنة الحالية وقد تم استلامها فعلاً

و- تدقيق الحركة السنوية على الحساب اعلاه والتحقق من كافة الاضافات (المشتريات والمبيعات) خلال السنة والتأكد من ان عملية الشراء والبيع تمت وفقاً للصلاحيات المعمول بها وتتناسب مع نماذج الاعمال الموضوعة .

ز- تقييم العرض الكافي للموجودات المالية بالكلفة المطفأة في القوائم المالية .

4- اجراءات تدقيق الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر.

أ- التحقق من صحة عائدية الاسهم والسندات وذلك بالرجوع الى شهادات الاسهم والسندات واية مستندات اخرى تؤيد الملكية او المديونية .

ب- التحقق من ان جميع العمليات المالية المتعلقة بالموجودات المالية (الاسهم والسندات) التي يجب تسجيلها في الدفاتر قد سجلت فعلاً .

ج-التأكد من تصنيف الموجودات المالية الى فئة موجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر من خلال:

- اذا كان الهدف من نموذج الاعمال لادارة الموجودات المالية هو الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية والبيع.
- مبيعات مرتفعة من حيث الدورية والقيمة مقارنتاً مع نموذج الاعمال المحتفظ به من اجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية .

د- التحقق من صحة قياس القيمة العادلة للموجودات المالية وفقاً للمداخل الثلاث المحددة في معيار (IFRS13 قياس القيمة العادلة) من خلال الاجراءات الاتية :

- عند الاعتماد على المدخل الاول والثاني في قياس القيمة العادلة والذي يقوم على الاسعار المعلنة في سوق نشط او اسواق مشابهة للسوق النشط يجب فهم وفحص الطرائق التي من خلالها تم الحصول على الاسعار المعلنة المستعملة في تحديد القيمة العادلة .
- عند وضع الادارة لتقديرات القيمة العادلة على وفق افتراضاتها (في حالة الاسعار غير منشورة في سوق نشط) وفق المدخل الثالث الذي يقوم على تقديرات الادارة بناءاً على المعلومات المتوفرة ، يجب القيام بالإجراءات التالية :

- فحص المعلومات المستعملة كمدخلات في عملية قياس القيمة العادلة للموجودات المالية وتقييم ملائمة هذه المعلومات بما فيها المستعملة في عمل الخبير وافتراضات الادارة .
- اعداد تقديرات مستقلة للقيمة العادلة فضلاً عن الاستعانة بخبير لفحص تلك التقديرات ومقارنتها بما اعدته الادارة من تقديرات وفحص الفروقات .
- تقييم مدى كفاية وملائمة ادلة الاثبات التي تم الحصول عليها والمتعلقة بقياس القيمة العادلة للموجودات المالية محل التدقيق .

هـ- التأكد من اظهار التغيرات في القيمة العادلة المتعلقة بالموجودات المالية من خلال الدخل الشامل الاخر ، في بيان الدخل الشامل الاخر وبنود حقوق الملكية في قائمة المركز المالي .

و- التأكد من اظهار المكاسب او الخسائر الناتجة عن بيع جزء من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر في بيان الدخل الشامل الاخر وبنود حقوق الملكية مع تحويل احتياطي القيمة العادلة المعروض ضمن بيان الدخل الشامل الاخر وحقوق الملكية الى بند الارباح المحتجزة .

ز- التأكد من ايرادات الاستثمارات المتحققة تم استلامها وانها ادرجت ضمن الايرادات في قائمة الدخل .

ح- تقييم العرض العادل والكافي للموجودات المالية من خلال الدخل الشامل الاخر في القوائم المالية .

5- اجراءات تدقيق الخسائر الائتمانية المتوقعة

أ- التأكد من ادراج جميع الموجودات المالية داخل الميزانية والحسابات خارج الميزانية التي تخضع لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن المراحل الثلاث المحددة في معيار (IFRS9) .

ب- التحقق من صحة واكتمال ودقة المعلومات المستخدمة سواء كانت تاريخية او تمثل الوضع الحالي او حول التنبؤات او مؤشرات الاقتصاد الكلي .

ج- التحقق من صحة الافتراضات حول الاحداث الماضية والظروف الحالية والتنبؤات بالظروف الاقتصادية المستقبلية .

د- التحقق من قيام التدقيق الداخلي بتدقيق صحة الافتراضات المستخدمة لتقييم وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة .

هـ- التأكد من قيام المصرف بتقييم دوري للضمانات المقدمة

و- التحقق من النموذج المتبع بانه يأخذ بنظر الاعتبار جميع حالات التعرض على الديون وليس فقط تلك التي تشهد زيادات كبيرة في مخاطر الائتمان او تكبدات خسائر او تعرضت لضعف ائتماني مثل مراعاة الزبائن غير المتلكئين عند احتساب المخصص .

ز- القيام بتقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بما في ذلك الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان اي المؤشرات الموضوعة من قبل الادارة التي تدل على انتقال الموجود المالي بين المراحل في تاريخ كل تقرير .

ح- التحقق من الافتراضات المستقبلية (مؤشرات الاقتصاد الكلي) المستخدمة من قبل المصرف في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ومقارنتها مع المعلومات المتاحة وكيف تم دمجها في تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة .

ط- التحقق من الكيفية التي يتم بها تجميع ادوات الدين اذا تم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على اساس جماعي .

ي- في حالة التعافي التأكد من وجود معلومات داعمة اعتمدها المصرف لتخفيض مبلغ مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مثل تحصيل الايرادات وأصل الدين المستحق.

ك- التحقق من سياسة الشطب في المصرف ، بما في ذلك المؤشرات التي تشير الى عدم وجود توقع معقول بالاسترداد لكامل القيمة الدفترية والفوائد لادوات الدين الخاضعة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة .

ل- بالنسبة لمخصص النقد لدى المصرف فيجب التأكد من اعتماد المصرف لتصنيف ائتماني من احد وكالات التصنيف الدولية والمعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي .

م- اختبار عينة من الموجودات المالية والحسابات خارج الميزانية من خلال القيام بالاجراءات الاتية :

- التحقق من صحة تصنيف الدرجات الائتمانية وفق المراحل الثلاث والتأكد من صحة العمليات الحسابية لدرجة المخاطرة الخاصة بكل زبون .
- التحقق من التغييرات في اساليب التقدير او الافتراضات الجوهرية التي تمت خلال فترة التقرير واسباب تلك التغييرات .
- التحقق من صحة احتساب معدل احتمالية التعثر ومدى توافقها مع متطلبات معيار (IFRS9) .
- التأكد من مدى ملائمة عملية تحديد التعويضات الائتمانية عند تعثر في السداد بما في ذلك النظر في التدفقات النقدية (الفوائد على اداة الدين) الناتجة عن التسديد والعمليات الحسابية الناتجة عنها .
- التأكد من صحة احتساب نسبة الخسارة في حالة التعثر في السداد (بما في ذلك قيم الضمانات) في المراحل المختلفة الخاصة بكل زبون .
- التحقق من صحة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرا في تاريخ اعداد التقرير للموجودات المالية داخل الميزانية والحسابات خارج الميزانية التي تقع ضمن المرحلة الاولى من التصنيف الائتماني نتيجة عدم وجود زيادة جوهرية في مخاطرها الائتمانية عند الاعتراف الاولي .
- التحقق من صحة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل العمر في تاريخ اعداد التقرير المالي للموجودات المالية داخل الميزانية والحسابات خارج الميزانية التي تقع ضمن المرحلة الثانية من التصنيف الائتماني نتيجة وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان لكن بدون دليل موضوعي .
- التحقق من صحة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل العمر في تاريخ اعداد التقرير المالي للموجودات المالية داخل الميزانية والحسابات خارج الميزانية التي تقع ضمن المرحلة الثالثة كونها اصبحت متعثرة .
- التحقق من صحة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة في تاريخ اعداد كل تقرير ضمن قائمة الارباح والخسائر او مكاسب استعادة الخسائر الذي يتطلب تعديل لمخصص الخسارة في تاريخ كل تقرير .

3-6 تقدير نماذج الدراسة :

انموذج انحدار سعر السهم

يستخدم هذا الانموذج لاختبار العلاقة بين سعر السهم (كمتغير تابع) وكل من الارباح والقيمة الدفترية لحقوق الملكية (كمتغير مستقل) وذلك من خلال ايجاد انحدار سعر السهم على كل من ربحية السهم والقيمة الدفترية للسهم ، ويمكن التعبير عن الانموذج بالصيغة الاتية : (krismiaji & surifah , 2020:199)

$$p_{it}=a_{it}+\beta_1 EPS_{it}+\beta_2 BVS_{it}+e_{it}$$

بموجب هذا الأنموذج يتم الاعتماد على مربع معامل التحديد لقياس مدى ملائمة المعلومات المحاسبية الصادرة عن الوحدات الاقتصادية عينة البحث مقارنة مع النماذج المطورة الآتية:

اولا- الأنموذج المطور الاول

سيتم ادخال متغير معايير الابلاغ المالي والمحاسبة الدولية IFRS كمتغير مستقل الى أنموذج السعر كالاتي:

$$p_{it}=a_{it}+\beta_1 EPS_{it}+\beta_2 BVS_{it}+\beta_3 IFRS_{it}+e_{it}$$

ثانيا- الأنموذج المطور الثاني

سيتم ادخال متغير متطلبات اجراءات التدقيق AP كمتغير مستقل الى أنموذج السعر كالاتي:

$$p_{it}=a_{it}+\beta_1 EPS_{it}+\beta_2 BVS_{it}+\beta_3 AP_{it}+e_{it}$$

ثالثا- الأنموذج المطور الثالث

سيتم ادخال متغير معايير الابلاغ المالي والمحاسبة الدولية IFRS ومتغير متطلبات اجراءات التدقيق AP كمتغيرات مستقلة الى أنموذج السعر كالاتي:

$$p_{it}=a_{it}+\beta_1 EPS_{it}+\beta_2 BVS_{it}+\beta_3 IFRS_{it}+\beta_4 AP_{it}+e_{it}$$

3-7 نتائج اختبار الفرضيات : تم جمع بيانات المصارف عينة البحث من التقارير المالية المنشورة في الموقع الرسمي لسوق العراق للأوراق المالية للفترة (2013-2019) لذا فإن بيانات البحث تعتبر بيانات سلاسل زمنية ذات طبيعة مقطعية (CROSS-SECTIONAL TIME SERIES)، ولذلك تم تقدير النموذج الملائم لاختبار كل فرضية، وبعد التأكد من ملائمة البيانات لنماذج البحث ، ووصف متغيرات الدراسة سابقاً، لذلك سيتم في هذا المحور استعمال تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار فرضيات البحث .

اولا- اختبار الفرضية الأولى :

الفرضية الأولى H01 : هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية وإجراءات التدقيق.

جدول رقم (3) :الارتباط الخطي البسيط

المتغيرات	اجراءات التدقيق AP		
	الارتباط	القيمة الاحتمالية	النتيجة
معايير الإبلاغ المالي والمحاسبة الدولية IFRS	0.74	0	معنوي

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج SPSS .

يظهر الجدول (3) ان قيمة الارتباط لمتغير معايير الإبلاغ المالي والمحاسبة الدولية IFRS مع متغير متطلبات إجراءات التدقيق AP كان (0.74) وهو ارتباط ايجابي طردي عالي والقيمة الاحتمالية للأختبار كانت (0.00) وهي اقل من مستوى الدلالة الاحصائية (0.05) اي الارتباط معنوي بمعنى نقبل الفرضية الرئيسة الاولى .

ثانيا- اختبار الفرضية الرئيسة الثانية

الفرضية الثانية H02 : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتبني معايير الإبلاغ المالي الدولية على إجراءات التدقيق في المصارف الأهلية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .

لاختبار هذه الفرضية سيتم استخدام أسلوب (panel data) حيث أن المتغير التابع (إجراءات التدقيق) والمتغير المستقل (معايير الإبلاغ المالي الدولية) وكانت النتائج كالآتي:

جدول رقم (4) ملخص النموذج وتحليل التباين ANOVA

المتغير التابع	ملخص الأنموذج			تحليل التباين ANOVA	
	مربع معامل التحديد R	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري للأنموذج	قيمة F المحسوبة	Sig (F)
اجراءات التدقيق AP	0.54	0.53	0.25	39.2	0

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج SPSS .

يظهر الجدول (4) معنوية النموذج، حيث كانت قيمة (F=39.2) وبمستوى دلالة (SigF=0.00) وهو أقل من 0.05 ، وهذا يؤكد معنوية النموذج ، كما وأشارت قيمة معامل التحديد (R^2=0.53) إلى أن ما نسبته (53%) من التباين في (إجراءات التدقيق) يمكن تفسيرها من خلال التباين في المتغير المستقل (معايير الإبلاغ المالي الدولية) ، مع بقاء أي عوامل اخرى ثابتة .

وعليه نرفض الفرضية العدمية الرئيسة الثانية، ونقبل البديلة والتي نصها:

" يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتبني معايير الإبلاغ المالي الدولية على إجراءات التدقيق في المصارف الأهلية العراقية المدرجة في هيئة الأوراق المالية"

وفيما يلي عرض لنتائج اختبار معامل انحدار الفرضية الرئيسة الثانية ، وذلك بالاعتماد على جدول معاملات الانحدار

جدول رقم (5): معاملات الانحدار للفرضية الرئيسة الثانية

معاملات الانحدار				
المتغيرات المستقلة	المعاملات (B)	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	Sig (T)

معايير الابلاغ المالي والمحاسبة الدولية	0.753	0.12	6.26	0.00
ثابت الانحدار	0.063	0.06	1.06	0.30

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج SPSS .

أشارت قيمة معامل الانحدار (0.75) إلى أثر معايير الإبلاغ المالي والمحاسبة الدولية IFRS على إجراءات التدقيق في المصارف الأهلية العراقية ، وهو أثر معنوي، حيث كانت قيمة t (6.26) وبمستوى دلالة (Sig.= 0.00), وهذا يعني ان التغير بمقدار وحدة واحدة من المتغير المستقل(معايير الإبلاغ المالي والمحاسبة الدولية IFRS) سيؤثر تأثيراً ايجابي طردي بمقدار (0.75) وحدة في متغير (إجراءات التدقيق في المصارف الأهلية العراقية) .

المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

1-ان عدم تضمين برامج التدقيق المعتمدة من قبل بعض شركات ومكاتب التدقيق الخارجي كافة الاجراءات اللازمة للتأكد من سلامة القياس والافصاح المحاسبي وفقاً لمتطلبات معايير الابلاغ المالي الدولية ولاسيما(IFRS1) ، (IFRS7) ، (IFRS9) ومعايير المحاسبة الدولية ولاسيما (IAS1) ، (IAS16) و (IAS38) ينعكس على سلامة الرأي المهني المقدم من قبل شركات ومكاتب التدقيق بعدالة المركز المالي ونتيجة النشاط لوجود جوانب جوهرية قد لا تشملها اجراءات التدقيق السابقة .

2- يسهم تبني معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في تحسين اجراءات التدقيق في المصارف عينة البحث لتعقد عمليات المصارف وتعدد انشطته فضلاً عن المجالات التي يتعامل معيار الابلاغ المالي IFRS9 لاسيما في مجال تقييم الموجودات المالية وتحديد خسائر الائتمان المتوقعة .

3- ان القصور في البرامج المعتمدة من قبل بعض شركات ومكاتب التدقيق في شمول الاجراءات الخاصة بالتأكد من سلامة تطبيق متطلبات معايير الابلاغ المالي الدولية ولاسيما (IFRS1) ، (IFRS7) ، (IFRS9) ومعايير المحاسبة الدولية ولاسيما (IAS1) ، (IAS16) و (IAS38) والذي يشير الى عدم بذل العناية الواجبة بذلك الخصوص مما قد يعرضه الى المساءلة القانونية والمهنية في الحالة التي ستظهر القوائم المالية أخطاء جوهرية أو تلاعب .

4- يؤدي وجود علاقة ارتباط طردية بين تبني معايير الابلاغ المالي الدولية وإجراءات التدقيق المطلوبة ، الحاجه الى اجراء العديد من التعديلات والتغيرات في اجراءات التدقيق من قبل شركات ومكاتب التدقيق وذلك استجابةً للتغيرات التي حصلت في السياسات والتقديرات المحاسبية نتيجة التحول للمعايير الدولية والاكثر تعقيداً من النظام المحاسبي الموحد للمصارف والمعايير المحلية ، فضلاً عن زيادة في اعمال التدقيق ووقت التدقيق وجهد المدقق المبذول .

ثانيا: التوصيات

1- على شركات ومكاتب التدقيق الخارجي تحسين اجراءات التدقيق المعتمدة والاستجابة السريعة للمتطلبات والاستفادة من الارشادات التي وضعتها معايير التدقيق الدولية وعلى وجه الخصوص تدقيق التقديرات والقيمة العادلة .

2- على شركات ومكاتب التدقيق الدولية بذل العناية المهنية اللازمة عند تنفيذ اجراءات التدقيق على وفق المعايير الدولية لضمان ان القوائم المالية كاملة ومعدة وفقاً لتلك المعايير .

3-على شركات ومكاتب التدقيق الخارجي القيام بالتدقيق المشترك لان تدقيق المصارف يتطلب اجراءات معقدة وطويلة وفرق عمل تدقيقية متخصصة بأعمال المصارف .

4-على شركات ومكاتب التدقيق الخارجي ان تطور نفسها عن طريق استقطاب مدققين يتمتعون بخبرة عالية في المعايير ويستطيعون التعامل مع التعقيدات في تلك المعايير اذ يعتبر تبني معايير الابلاغ ميزة تنافسية لمدققي الحسابات وهذا سوف يساهم في تحسين جودة التقارير المالية .

references :

Arabic references :

1- Al Hammashi , Emad Abdulhassan , (2012) , " Following the application of IFRS (1) International In the audit process" , A Case Study in the United Bank for Investment , Doctoral thesis, Baghdad University .

2- Hamdan, Khawla Hussein, Al-Hassani, and Waad Hadi Abd, (2017), "The role of accounting, auditing, and financial financing standards in controlling agricultural activity to achieve sustainable development," Journal of Accounting and Financial Studies, Volume (12) Issue (39) .

3- Hussein, Ibtisam Nafel, (2015), "Developing audit fee models to include the requirements of the International Financial Reporting Standards IFRS," Scientific Journal of Business Studies and Environmental Research, Volume Six, Issue One .

4- International Financial Reporting Standards Foundation(2022), "International Financial Reporting Standards(IFRS)," translated by the Saudi Organization for Certified Public Accountants.

5- Iraq Stock Exchange, (2023), annual financial reports of the study sample banks, Baghdad, (www.isx-qi.net) .

6- Al-Muaini, Saad Salman, Yassin, Youssef Taha, (2018), "The impact of applying the measurement and disclosure requirements of international accounting and financial reporting standards within the scope of the audit process," Al-Daniyar Magazine, issue 12.

7- Al-Obaidi, Sabiha Barzan Farhoud, Muhammad, Kanar Jassim, (2022), "Procedures for auditing accounting violations in accordance with international auditing standards," Journal of Accounting and Financial Studies, Volume (17), Issue (60).

8- Al-Tamimi, Abbas Hamid Yahya, Al-Nouri, Ali Nasser Thabet, (2018), "The impact of the development of international financial reporting standards on the quality of accounting information," Journal of Economic and Administrative Sciences, Issue 103, Volume 24, pp. 531-556.

9- Al-Tarayra, Jamal, (2013), "Paper Three - Auditing", International Arab Society of Certified Public Accountants, Amman - Jordan.

10- Yaqoub, Fayhaa Abdullah, Ibrahim, Muhammad Khalil, (2022), "The Impact of Foreign Currency Center Risks on Auditing Procedures," Applied Research, Journal of Accounting and Financial Studies, Volume (17), Issue (60) .

Foreign references:

1- Ibrahim, Mohammad Abud –Allah , Stanton, Patricia & Rodrigs , Marcus ,(2014) " Should Iraq Adopt IFRS " international Journal of Trade , Economics & Finance , vol.5 , No.6 .

2- Kaaya,I.D.(2015)"The impact of international financial reporting standards (IFRS) on earnings management : A review of empirical evidence" Journal of Financial Accounting ,Vol.3,No.3,PP.57-65.

3- Kheda , Kishan (2014) " The impact of IFRS on Audit Quality ", Review of stock listed Australian companies , Master thesis Accounting & Auditing , Erasmus University Rotterdam .

4- Krismiaji , K. & Surifah, S. (2020) , " Corporate governance compliance level of IFRS disclosure & value relevance" of accounting information indonesian evidence , Journal of international studies, 13 (2) .

5- Moroney , Robyn , Fiona Campbell & Jane Hamiton , (2017) , "Auditing " A practical approach , 3thed , John Wiley , Australian .